

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الاجتماعية

خطة عمل الوزارة
المتعلقة بالنفاز إلى المعلومة
2016-2019

ماي 2016

المقدمة

النفاذ إلى المعلومة هو حق كوني تم تكريسه بالدستور التونسي في الفصل عدد 32 حيث نص على أن "الدولة تضمن الحق في الإعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة وتسعى الدولة إلى ضمان الحق في النفاذ إلى شبكات الاتصال." وبمقتضى القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016.

يهدف حق النفاذ إلى المعلومة إلى تحقيق الديمقراطية ومكافحة الفساد وأيضا تحسين جودة الخدمات العمومية وتطوير العلاقة بين الإدارة والمواطن وتشريكه في مراحل بلورة السياسات العمومية ودعم استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال. ويعتبر هذا الحق أهم معيار للحكمة الرشيدة والشفافية الإدارية.

لتحقيق الأهداف التي جاء بها حق النفاذ إلى المعلومة إتخذت الدولة عديد التدابير اللازمة لتضمن حسن تطبيق القانون الأساسي الجديد ولكي يتمتع المواطن بصورة فعلية بهذا الحق ومنها خاصة التنصيص على إحداث هيئة النفاذ إلى المعلومة التي ستسهر على ضمان هذا الحق وكذلك إعداد خطة عمل في الغرض بطريقة تشاركية مع مكونات المجتمع المدني وفي هذا الإطار قامت وزارة الشؤون الإجتماعية بإعداد خطة عمل لتكريس هذا الحق على المستوى المركزي والجهوي والهيكل الراجعة بالنظر وتشمل المحاور التالية:

1. تدعيم الإطار القانوني للنفاذ إلى المعلومة
2. تركيز الإطار الهيكلي للنفاذ إلى المعلومة
3. مراجعة تعيينات المكلفين بالنفاذ على مستوى الإدارات الجهوية والهيكل الراجعة بالنظر وإصدار مقررات تعيين في الغرض.
4. الإعلام والتحسيس
5. التكوين
6. النشر الاستباقي
7. التصرف في مطالب النفاذ
8. تحديد الوثائق المستثنات من النشر
9. التنسيق مع إدارة الأرشيف والتوثيق لإستكمال تنظيم أرشيف الوزارة والهيكل الراجعة بالنظر
10. تركيز وإستغلال منظومة لتصنيف الوثائق الإدارية
11. المتابعة والتقييم

تم اتخاذ جملة من المبادرات لتكريس حق النفاذ إلى المعلومة منذ 2011 إلى اليوم حيث تم تطوير إطار تنظيمي (قوانين، تراتيب، تدابير داخلية في شكل منشور) لمواكبة توجه الحكومة نحو تكريس هذا الحق وفي هذا الاطار نذكر القوانين التالية:

- المرسوم عدد 41 لسنة 2011 المؤرخ في 26 ماي 2011 والمتعلق بالنفاذ الى الوثائق الادارية للهيكل العمومية كما تم تنقيحه وإتمامه بالمرسوم عدد 54 لسنة 2011 المؤرخ في 11 جوان 2011 والذي تم بمقتضاه تكريس حق النفاذ الى الوثائق الإدارية، والذي يعتبر تطورا حقيقيا داخل الادارة التونسية من خلال تكريس ثقافة الانفتاح والشفافية عوضا عن ثقافة الانغلاق والسرية.

- المنشور عدد 25 لسنة 2012 المؤرخ في 5 ماي 2012 يتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية للهيكل العمومية.

- القانون الأساسي المتعلق بحق النفاذ للمعلومة عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016. ويعتبر هذا القانون منسجما مع المعايير الدولية المتعلقة بحق النفاذ إلى المعلومة خاصة في ظل توسيعه للهيكل العمومية المعنية بواجب تطبيق حق النفاذ إلى المعلومة وتضييقه من إستثناءات هذا المبدأ. كما تم التنصيص صلب هذا القانون على إحداث هيئة عمومية مستقلة للبت في الطعون الموجهة ضد قرارات الهيكل العمومية المتعلقة برفض مطالب النفاذ إلى المعلومة وهو ما يوفّر تطورا هاما.

وفي هذا الإطار قامت وزارة الشؤون الإجتماعية بعدد الإجراءات منذ صدور المرسوم عدد 41 لسنة 2011 المؤرخ في 26 ماي 2011 والمتعلق بالنفاذ الى الوثائق الادارية للهيكل العمومية لتكريس حق النفاذ إلى المعلومة من بينها:

❖ تعيين مكلفين بالإعلام والنفاذ إلى الوثائق الإدارية ونوابهم على المستوى المركزي والجهوي والهيكل الراجعة بالنظر،

❖ برمجة أيام تحسيسية للتعريف بحق النفاذ إلى الوثائق لدى المسؤولين بالإدارات،

❖ برمجة دورات تكوين حول النفاذ إلى الوثائق لفائدة المكلفين بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية بالإدارات الجهوية والمؤسسات والمنشآت العمومية الراجعة بالنظر،

❖ إعداد أدلة الإجراءات،

❖ تطوير موقع واب الوزارة وتخصيص ركن للبيانات المفتوحة يتضمن صفحة خاصة بطرق التواصل مع المكلف بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية وصفحة اخرى لنشر وثائق الوزارة بطريقة إستباقية،

- ❖ تحديد قائمة الوثائق المستثنات من النشر وفي هذا الإطار تم تكوين لجنة مكلفة بتحديد وثائق الوزارة المستثناة من النشر وفريق عمل مكلف بجرد الوثائق الإدارية الفنية للوزارة وتحديد قوائم إسمية للملفات النموذجية،
- ❖ إعداد خطة داخلية لتنفيذ الوثائق الإدارية.

خطة العمل المتعلقة بالنفاز إلى المعلومة

طبقا لمقتضيات القانون الأساسي عدد 22 المؤرخ في 24 مارس 2016

1. تدعيم الإطار القانوني للنفاز إلى الوثائق الإدارية

- إصدار مذكرات تبليغ لكافة المسؤولين بالوزارة والهيكل الراجعة بالنظر حول تطبيق القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 مؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالنفاز إلى المعلومة
- إصدار مذكرة لمكتب الضبط المركزي ومكاتب الضبط بالهيكل الراجعة بالنظر للوزارة لتقبل مطالب النفاز وإحالتها إلى المكلف بالنفاز إلى المعلومة

أجال الإنجاز: ماي 2016

الهيكل المسؤول: الهيكل المكلف بالنفاز إلى المعلومة

الأطراف المتدخلة: مكتب الضبط المركزي، مكاتب الضبط بالهيكل الراجعة بالنظر للوزارة

2. تركيز الإطار الهيكلي للنفاز إلى المعلومة

إحداث هيكل مكلف بالنفاز إلى المعلومة يرأسه المكلف بالنفاز ويلحق مباشرة بالديوان حسب ما جاء بالفصل 33 من القانون الأساسي عدد 22 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالنفاز إلى المعلومة

مهام الهيكل:

- تلقي مطالب النفاز إلى المعلومة ومعالجتها والرد عليها
- نشر المعلومات الإدارية على موقع وab الوزارة
- الإشراف على تطبيق مقتضيات القانون الأساسي عدد 22 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالنفاز إلى المعلومة بالهيكل الراجعة بالنظر للوزارة
- ربط الصلة بين الوزارة وهيئة النفاز إلى المعلومة
- إعداد خطة عمل طويلة المدى لتكريس حق النفاز إلى المعلومة
- إعداد التقارير الثلاثية والسنوية حول النفاز إلى المعلومة
- متابعة تنفيذ خطة العمل وتحيينها تحت إشراف السيد الوزير أو رئيس الديوان

أجال الإنجاز: جوان 2016

الهيكل المسؤول: الإدارة العامة للمصالح المشتركة

الأطراف المتدخلة: الديوان، مكتب الشؤون القانونية، إدارة التنظيم والأساليب والإعلامية

3. مراجعة تعيينات المكلفين بالإنفاذ على مستوى الإدارات الجهوية والهيكل الراجعة بالنظر وإصدار مقررات تعيين في الغرض.

في إطار متابعة تعيينات المكلفين بالإنفاذ ونوابهم بالهيكل الراجعة بالنظر للوزارة وتبعا للتحركات الإدارية للموظفين، يتعين مراسلة الإدارات الجهوية والهيكل الراجعة بالنظر لمراجعة تسميات المكلفين بالإنفاذ ونوابهم وإصدار مقررات تعيين في الغرض.

أجل الإنجاز: جوان 2016

الهيكل المسؤول: الإدارة العامة للمصالح المشتركة، المكلف بالإنفاذ إلى المعلومة

الأطراف المتدخلة: الإدارات الجهوية، الهيكل الراجعة بالنظر، الديوان.

4. الإعلام والتحسيس

- برمجة أيام تحسيسية موجهة إلى المسؤولين الأول والمكلفين بالإنفاذ إلى المعلومة تهدف إلى تكريس حق النفاذ إلى المعلومة على مستوى الإدارة المركزية والإدارات الجهوية والهيكل الراجعة بالنظر للوزارة،
- برمجة ندوات مشتركة بالتعاون مع المنشآت الراجعة بالنظر للوزارة للتعريف بالقانون الأساسي عدد 22 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالإنفاذ إلى المعلومة وتثمين عمل الوزارة في دعم تمشي الحكومة وتكريس الشفافية الإدارية خاصة بالنسبة للملفات المتعلقة الصناديق الإجتماعية.

أجل الإنجاز: جويلية 2016

الهيكل المسؤول: الإدارة العامة للمصالح المشتركة، المكلف بالإنفاذ إلى المعلومة

الأطراف المتدخلة: الإدارات الجهوية، الهيكل الراجعة بالنظر، الديوان.

5. التكوين

إعداد برنامج تكوين شامل في مجال النفاذ إلى المعلومة يتم تطبيقه خلال السنوات المقبلة ويكون إمتدادا للدورات التكوينية التي قامت بها الوزارة في تطبيق ما جاء بالمرسوم 41 لسنة 2011 المؤرخ في 26 ماي 2011 والمتعلق بالإنفاذ إلى الوثائق الإدارية للهيكل العمومية.

أجل الإنجاز: 2016-2019

الهيكل المسؤول: الإدارة العامة للمصالح المشتركة، المكلف بالإنفاذ إلى المعلومة

الأطراف المتدخلة: الإدارة الفرعية للتكوين، الهيكل الراجعة بالنظر، الديوان.

6. النشر الإستباقي

في إطار تطبيق ما جاء بالفصل 6 من القانون الأساسي عدد 22 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالنفاذ إلى المعلومة، يتعين على الوزارة بالتنسيق مع إدارة التنظيم والأساليب والإعلامية:

- تحيين الخانة "rubrique" المخصصة للبيانات المفتوحة ونشر وتحيين المعلومات والوثائق إستباقيا وفي شكل قابل للإستعمال،
- تحسين المستوى التفاعلي في الصفحة الخاصة بالنفاذ إلى المعلومة ببوابة الوزارة،
- برمجة إنجاز مواقع واب للهياكل الراجعة بالنظر للوزارة تحتوي على صفحة خاصة بالنفاذ إلى المعلومة طبقا للأجال المنصوص عليها بالفصل 60 من القانون الأساسي.

أجال الإنجاز: على المستوى المركزي جوان 2016، على مستوى الهياكل الراجعة بالنظر سبتمبر 2016

الهيكل المسؤول: الإدارة العامة للمصالح المشتركة، المكلف بالنفاذ إلى المعلومة
الأطراف المتدخلة: إدارة التنظيم والأساليب والإعلامية، الهياكل الراجعة بالنظر.

7. التصرف في مطالب النفاذ

إعتماد التكنولوجيات الحديثة للتصرف في مطالب النفاذ وتحسين آليات الرد في الأجال المحددة المنصوص عليها بالقانون الأساسي عدد 22 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالنفاذ إلى المعلومة وفي هذا الإطار يتعين على الوزارة:

- تركيز منظومة تواصل إلكتروني (en réseau intranet) بين المكلف بالنفاذ على المستوى المركزي والمكلفين بالنفاذ بالإدارات الجهوية والهياكل الراجعة بالنظر للوزارة تهدف إلى تقديم المساعدة الفنية والإستشارة اللازمة للهياكل الراجعة بالنظر ومتابعة مدى تنفيذ ما جاء بالنص القانوني على المستوى الجهوي،
- إعتماد تقنيات لتسهيل عملية جمع المعلومات والوثائق للإجابة على مطالب النفاذ في أسرع الأجال التي تصل إلى يومي عمل فعلي في الحالات الإستعجالية.

أجال الإنجاز: ديسمبر 2017- جانفي 2018

الهيكل المسؤول: الإدارة العامة للمصالح المشتركة، المكلف بالنفاذ إلى المعلومة
الأطراف المتدخلة: إدارة التنظيم والأساليب والإعلامية، الهياكل الراجعة بالنظر.

8. تحديد الوثائق المستثنات من النشر

إتمام عمل اللجنة المكلفة بتحديد الوثائق المستثناة من النشر التي تم إحداثها بمقتضى مقرر وزير الشؤون الإجتماعية المؤرخ في 17 أكتوبر 2012 وفي هذا الإطار من المزمع:

- تحديد قائمة نهائية في الوثائق الورقية والإلكترونية المتداولة بالوزارة ،
- إصدار قائمة في الوثائق الخصوصية المستثناة من النشر على المستوى المركزي مصادق عليها من قبل وزير الشؤون الإجتماعية،
- إعداد برنامج عمل لتحديد الوثائق المستثناة من النشر للإدارات الجهوية وهيكل الراجعة بالنظر للوزارة.

أجال الإنجاز: جانفي 2019

الهيكل المسؤول: الديوان، الإدارة العامة للمصالح المشتركة، المكلف بالإنفاذ إلى المعلومة

الأطراف المتدخلة: لجنة تحديد الوثائق المستثناة من النشر، إدارة التنظيم والأساليب والإعلامية، الإدارات العامة الفنية، الهيكل الراجعة بالنظر.

9. التنسيق مع إدارة الأرشيف والتوثيق لإستكمال تنظيم أرشيف الوزارة والهيكل الراجعة بالنظر

في إطار تهيئة الإدارة للإستجابة لمطالب النفاذ إلى المعلومة المدونة **مهما كان تاريخها** وفي الآجال المحددة بالقانون الأساسي عدد 22 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالنفاذ إلى المعلومة، يعمل الهيكل المكلف بالنفاذ إلى المعلومة على التنسيق مع إدارة الأرشيف والتوثيق لإنجاز برنامج عمل يهدف إلى إستكمال تنظيم أرشيفات الوزارة والهيكل الراجعة بالنظر وإعدادها لتكون قابلة للنفاذ عند الطلب. تبعا لذلك يجب برمجة:

- تكوين الإداريين والإطارات ماسكي الوثائق بالإدارات الجهوية والهيكل الراجعة بالنظر في مجال التصرف في الوثائق والأرشيف،
- الإسراع في إنتداب المختصين في الوثائق والأرشيف لتوزيعهم بالهيكل الراجعة بالنظر للوزارة وسد الشغورات الموجودة حاليا،
- برمجة تخصيص إتمادات للإدارات الجهوية والهيكل الراجعة بالنظر للوزارة لبناء أو تهيئة مقرات حفظ الأرشيف الإنتقالي وتجهيزها بالمعدات الضرورية حسب المواصفات الدولية.

أجال الإنجاز: على المستوى المركزي مارس 2017، على مستوى الجهوي والهيكل الراجعة بالنظر مارس 2018

الهيكل المسؤول: المكلف بالنفاذ إلى المعلومة ، إدارة الأرشيف والتوثيق، الهيكل الراجعة بالنظر

الأطراف المتدخلة: الإدارة العامة للمصالح المشتركة، رئاسة الحكومة، وزارة المالية

10. تركيز وإستغلال منظومة لتصنيف الوثائق الإدارية

تماشيا مع التطورات التكنولوجية وسعيًا من الوزارة توفير أسهل الطرق وأقربها للمواطن قصد النفاذ إلى المعلومة، يقوم الهيكل المكلف بالنفاذ إلى المعلومة طبقاً لأحكام الفصل 60 من القانون الأساسي عدد 22 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالنفاذ إلى المعلومة بـ:

- إعداد كراس شروط لإقتناء منظومة تصنيف الوثائق الإدارية لوزارة الشؤون الإجتماعية،
- تركيز وإستغلال المنظومة على المستوى المركزي،
- تركيز وإستغلال المنظومة على المستوى الجهوي والهيكل الراجعة بالنظر.

أجال الإنجاز: على المستوى المركزي مارس 2017، على مستوى الجهوي والهيكل الراجعة بالنظر مارس 2018

الهيكل المسؤول: الإدارة العامة للمصالح المشتركة، المكلف بالإنفاذ إلى المعلومة

الأطراف المتدخلة: إدارة التنظيم والأساليب والإعلامية، الهيكل الراجعة بالنظر.

11. المتابعة والتقييم

مرحلة المتابعة والتقييم تتضمن النقاط التالية:

- متابعة إنجاز النقاط المذكورة بخطة العمل المتعلقة بالإنفاذ إلى المعلومة على المستوى المركزي وعلى المستوى الجهوي والهيكل الراجعة بالنظر،
- تقييم مدى نجاعة خطة العمل المنجزة خلال ثلاث سنوات (2016-2019) في تطبيق مقتضيات القانون الأساسي عدد 22 المؤرخ في 24 مارس 2016 وتكريس حق النفاذ إلى المعلومة بالوزارة والهيكل الراجعة بالنظر،
- تحديد النقائص الموجودة بخطة العمل وتقديم مقترحات لتجاوز هذه النقائص.

أجال الإنجاز: 2016 - 2019

الهيكل المسؤول: الديوان، المكلف بالإنفاذ إلى المعلومة

الأطراف المتدخلة: الإدارة العامة للمصالح المشتركة.